رأي القدس

عدالة احفاد ضحايا الهولوكوست

■ يتعامل الغرب المتحضر مع المجازر التي يرتكبها الجيش الاسرائيلي ضد المواطنين العزل في الضفة الغربية وقطاع غزة ببرود شديد، يتناقض كليا مع كل ادعاءاته بالتمسك بقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

فمعظم التعليقات التي صدرت عن المسؤولين الغربيين جاءت «خجولة» في اعتراضها على هذه المجازر، وتكاد تكون من قبيل رفع العتب، خاصة من قبل وزيرة خارجية بريطانيا السيدة مارغريت بيكت.

ضحايا الهجمات الاسرائيلية في قطاع غزة المحاصر المجوع يرتفع عددهم كل ساعة تقريبا، وتجاوز الاربعين شهيدا، ومع ذلك لم نر مسعى حقيقيا من قبل المجتمع الدولي للتحرك لوقف هذه المجازر، رغم القلق الشديد الذي ابداه كوفي عنان امين عام الامم المتحدة.

السبب يكمن في الموقف الامريكي الداعم لكل هذه المجازر، والمؤيد لاستمرارها، فعندما يعلن المتحدث باسم الحكومة الامريكية تأييد بلاده لحق اسرائيل في الدفاع عن النفس بالطرق التي تريدها، فان علينا ان نتوقع المزيد من عمليات القتل للابرياء نساء واطفالا.

حق الدفاع عن النفس، حسب العرف الامريكي، هو قتل 45 مواطنا أعزل في يومين، وتدمير المساجد وتجريف البيوت، واطلاق الرصاص الحي على مسيرة سلمية نسائية، وقتل رجال الاسعاف، وحصار المستشفيات وقطع الكهرباء عنها، ومنع المرضى من الوصول اليها.

القوات الاسرائيلية قتلت حوالي 400 مواطن فلسطيني منذ اسر الجندي جلعاد شليط، واعتقلت اكثر من 1500 آخرين، بينهم وزراء واعضاء منتخبون في المجلس التشريعي، فأي عدالة هذه، هل يمكن ان نصدق ان هذه هي عدالة ضحايا الهولوكوست وابنائهم واحفادهم؟

عندما تضم الحكومة شخصية عنصرية متطرفة في حقدها على العرب مثل افيغدور ليبرمان، وتهبه منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة، فان علينا ان نتوقع الاسوأ، اي المزيد من المجازر في حق الابرياء العزل.

ليبرمان صرح امس لصحيفة «صنداي تلغراف» البريطانية بان الحل الافضل للتوصل الى السلام في الشرق الاوسط هو فصل اليهود عن العرب، ومن ضمنهم «العرب الاسرائيليون» الذين يمثلون خمس سكان الدولة العبرية، على غرار ما حدث في قبرص.

لو ان هذه التصريحات صدرت عن مسؤول عربي او فلسطيني لجرى اتهامه بمعاداة السامية فوراً، وبادرت الدول الغربية باغلاق ابوابها في وجهه ووضعه على القوائم السوداء، ولكن لانه اسرائيلي فلا ضير عليه.

ليبرمان هذا اكثر عنصرية بمراحل من السياسي النمساوي هايدر الذي تعرض حزبه للمقاطعة من قبل دول اوروبا، واجبر على الاستقالة من الحكومة رغم فوز هذا الحزب في انتخابات ديمقراطية، ومع ذلك يظل ليبرمان في منصبه الحكومي، ويواصل تهديداته بالقتل والعدوان وقصف السد العالي المصري لاغراق مصر، وكذلك تستمر الحكومات الغربية الديمقراطية الحريصة على حقوق الانسان في فرش السجاد الاحمر له في عواصمها باعتباره ضيفا عزيزا.

هذه السياسات الغربية المساندة للعنصرية الاسرائيلية هي التي تخلق التطرف الاسلامي ومنظماته وتجعل العالم اقل امنا واستقراراً.

هل للقادة العرب من تعليق على شنق زميلهم؟

د. احمد القديدي *

■ أعتقد مخلصا بأن جميع الرعايا العرب مشتاقون اليوم الى سماع رأي أعضاء نقابة الحكام العرب، أولئك الذين شاهدناهم مرات ومرات يجتمعون في قممهم الشهيرة، حين كنا نستمع الى خطب الأمناء العامين للجامعة العربية ينادونهم بأصحاب الجلالة والفخامة والسمو، وهم يشكلون في الواقع نادي الأقوياء، بحيث أننا نحن الرعايا المغلوبين على أمرنا لا حول لنا ولا قوة في كثير من بلداننا على رد تعليماتهم ومناقشة قراراتهم ورفض أوامرهم.

وكنا نراهم في بهو القاعات الفخمة يتعانقون ويتباوسون ويضحكون حتى في أحلك مراحل الابادة الاسرائيلية والأمريكية لشعوبنا في فلسطين والعراق ولبنان. وكنا بالطبع نرى من بينهم الرئيس القائد صدام حسين أو أحد نوابه عزت ابراهيم الدوري أو طه ياسين رمضان أو طارق عزيز، ونرى بأم عيوننا تلك التحالفات والمناوشات والتناقضات التي تعبر عن حجم العجز العربي والتبعية والكلام الفارغ، ثم ينصرف الجمع وينفض الحفل، وتختتم القمة بالبيان المعروف والذي جرب بعض الزملاء الاعلاميين أن يكتبوه قبل تلاوة البيان الرسمي فوفقهم الله تعالى الى التكهن بجميع بنوده المفرقعة كبارود الأطفال يوم العيد، حيث كان يكفي ترصيف وتصفيف الأفعال الجاهزة منذ ثلاثين عاما من نوع: نندد ونشجب ونستنكر ونؤكد ونثمن وندعو، وفي نفس اللحظة التاريخية كانت قوات العدو في جنين وفي البصرة تقول: نقتل ونذبح ونغتصب ونعذب ونشرد وندمر وندك!

ويوم الأحد الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 نشتاق لسماع آراء زملاء الرئيس صدام وبخاصة منهم أولئك الذين ناصروه في غزو الكويت وأمروا بخروج المظاهرات (التلقائية) لتعزيز العدوان على دولة أخرى مستقلة وعضوة في الجامعة العربية المحروسة وأطلقوا أقلام السوء المأجورة في صحافتهم لتكتب آيات من الشتيمة الرخيصة ضد اخوانهم في الخليج، في سياسات خرقاء ومرتجلة مهدت للفاجعة منذ حرب الخليج الأولى حتى اليوم مرورا باحتلال العراق وقتل أكثر من نصف مليون عراقي حسب التحقيق العلمي والميداني الذي قامت به صحيفة (ذي لانست الأمريكية).

اليوم نريد أن نسمع سادتنا الحكام يقولون لنا كيف سمحوا أن يصل أحدهم وواحد من أقوامهم الى حبل المشنقة؟ وكيف غفل أعضاء نقابة الحكام عن هذه المأساة وأين الأقلام التي ناصرت الرجل صبيحة الثاني من آب (أغسطس) 1990 وضللته وأعانته على فتح باب جهنم في وجوه كل العرب؟ وأين ضاع نظراؤه الذين نددوا باسقاط تماثيله الشامخة يوم التاسع من نيسان (أبريل) 2003؟

أين الذين كانوا أمام عيوننا وعيون العالم يأخذونه بالحضن، وينتظرون منه نظرة مودة وتأييد؟ أين ميثاق شرف نقابة الحكام العرب قبل أن نسأل أين ميثاق جامعة الدول العربية؟ هل من اتعاظ بالدرس القاسي حتى بتأخير خطير؟ هل سنواصل تقديم الزعماء للمشانق ونحن غافلون؟ أم سنستخلص العبرة مما يحدث فنجمع أحوالنا ونتواصى بالحق ونتواصى بالصبر، ونفتح أبواب السجون والمعتقلات التي حشدوا فيها خيرة شباب العرب ونخبة مثقفيهم؟ هل نعيد لأرض الوطن آلاف المنفيين الضاربين في أرض الله الواسعة فرارا من الاضطهاد والقمع وتكميم الأفواه؟ هل نأتي حتى بعد فوات الأوان الى كلمة سواء ونعترف بأخطائنا ونكفر عن سيئاتنا ونستر سوآتنا في لحظة تاريخية من أخطر ما تمر به الأمة أم اننا سنواصل العرس المأساوي الفادح، المضرج كل يوم بدماء الطاهرات المسلمات في بيت حنون وبيت جالا، ودماء الأبرياء الشهداء في مدينة الصدر، ودماء طلبة العلم في مدرسة باكستان، ودماء الفقراء المستهدفين في قندهار؟

ان حال الأمة لا يبشر بأي خير، ونحن نواصل ارتكاب نفس الخطايا غير عابئين بأن التاريخ دار دورته والعالم من حولنا تغير وأنه لا مستقبل ولا نجاة سوى للأمم الحرة التي لديها كبرياء وعزة نفس وهمة قعساء والمسنودة بحضارتها ودينها وهويتها ومراجعها وثوابتها لا تلك المنبتة اللقيطة المنهارة من داخلها التابعة للطغاة الظالمين.

تفكروا يا أولي الألباب.

* اكاديمي تونسي يقيم في باريس

وطن الأرز والحب على هاوية الهاويات

هل يضع لبنان آخر خاتمة لحربه الأهلية المستديمة منذ ثلاثين عاماً؟

مطاع صفدي *

■ الحدث اللبناني السياسي لا يُترك لمنطقه الخاص. تقع عليه عمليات التغريب عن ذاته، سواء في مرحلة نشأته، أو عبر تطوره، أو في الهدف الذي كان يقصده. فلا يكاد ينطق بالإشارة المتوقعة منه، ولا يكاد هو عينه يتعرف إلى وجهه الأصلي في مرآة الحشد السياسوي المحدق به من كل جانب: سواء بالاسقاطات الواقعة عليه، أو بالتأويلات المحرِّفة لملامحه، وصولاً أخيراً إلى سرقته واختطافه من لحمه وعظمه، وإخضاعه لمبدأ الانصياع القسري أو الإرادوي، إلى نوع الاستثمار الأقوى، القادر على احتكاره وتوظيفه لمآربه الخاصة، من دون سواها من الاستثمارات الفوقية أو الجانبية المزدحمة على التقاط مفرداته واستلابها من أسمائها الذاتية.

إغتراب السياسة اللبنانية قديم قدم هذا المصطلح «المسألة الشرقية» السائدة طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما استثمرت أوروبا الاستعمارية آنذاك انحلال الإمبراطورية العثمانية المتحولة إلى مصطلح «الرجل المريض». فاستطاعت إعمال تفكيك طائفي ومذهبي في بنية الشعب اللبناني، والجبلي منه تحديداً؛ صار كل طيف ديني يتبع قنصلية أوروبية معينة، بما يشبه نظام حماية دولي، وليس وصاية فحسب؛ ومعترف به في نادي الدول الكبرى المتنفذة، وحائز بالتالي على مشروعيته بقوة الأمر الواقع.

من المسلم به أن التدخل الأجنبي، والغربي خاصة، في الشأن الوطني، حالة عمومية ومستديمة صاحبت التاريخ الحديث لمختلف أقطار العرب والإسلام. لكنه في لبنان كان يقع التدخل كأنه تلبية لاستدعاءات محلية. بل غالباً ما لا يجد التحرك الداخلي مشروعيته، حتى في أعين أصحابه، إلا في احتيازه على علاقة مميزة مع هذه الجهة الإقليمية أو الدولية المتنفذة أو تلك. بذلك لا يجيء الحدث الطارئ الداخلي، في تحولات السياسة والإيديولوجيا، الا متصادياً مع أجواء متجاوزة لجغرافية الوطن الصغير. وتبرز هذه الظاهرة بصورة أوضح خلال العهد الاستقلالي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فلم يتوقف التباس المتغيرات العامة ما بين الوطني والآخر المختلف إقليمياً أو دولياً، عن حدود الانتماءات السياسية والأيديولوجية فقط، بل سريعاً ما كان يُترجم إلى صدامات دموية بين فئاته، وفي سياق اقتتالات أهلية متكررة ومتنوعة العناوين ما بين الطائفة والمذهب، وأحياناً بين حدي القومية والقطرية بل الجهوية. الأمر الذي ساعد على اتهامها بكونها حروب الغير أو الآخرين على أرض الوطن الجميل المجرّح دائماً بأشواك جيرانه.

لكن هذه اللوحة الاغترابية المحزنة تغيرت ملامحها فجأة مع الحدث الأكبر والاستثنائي الذي حققه النصر العسكري الفريد على الجيش الإسرائيلي الهازم لجيوش الأنظمة العربية. إنها المرة الأولى التي لا تقع فيها حرب أهلية داخلية، بل حرب صمود واقتدار ضد العدو الوطني والقومي والإقليمي، (دولة) إسرائيل وجيشها الهمجي، المتفوق على نفسه دائماً بنوعية الفظاعات المرتكبة بين واقعة وأخرى، ومن ساحة عربية إلى سواها. لكن الهمجية الإسرائيلية المؤصلة، المدمّرة لبعض عمران لبنان لم تنجح في هزم إنسانه.

فإذا كان النصر العسكري اللبناني قد ثبّت أحداثه الجديدة في خارطة الواقع الاستراتيجي، القطري والإقليمي، إلا أنه راح يجري إخضاعه لاختطافات التغريب عن حقائقه ومغزاه المصيري، كيما يُحال بينه وبين إنتاج مؤثراته ومفاعيله المنتظرة، في سياق الحياة الوطنية والقومية لجمل قارة العرب والاسلام، وتغيير علاقات القوة مع أعدائها التقليديين من الصهاينة والأمريكيين. فهؤلاء يجهدون بكل طاقتهم في توجيه الصراع نحو الداخل حتى لو أمكن تحويل لبنان إلى ساحة عراقية ثانية. ومن ثم العمل على إجهاض هذا الصراع من حمولته الوطنية السياسية ودفعه إلى اعادة الاصطفاف الطائفي والمذهبي المعتاد. ذلك أن معركة الصمود العسكري قد فرضت، ربما لأول مرة كذلك، تحويلاً جذرياً في طبيعة الفرز الطائفي التقليدي، فقد جعلته يتراجع إلى مرتبة شبه ثانوية، بحيث تقدمت عليه هذه الحالة الإيجابية من الفرز الوطني الجديد ما بين أتباع المشروع الأمريكي وغالبية الشعب اللبناني، التي تبنّت معاني هذا الصمود تلقائياً، وتجاوبت مع مراميه السياسية القريبة والبعيدة. الأمر الذي يكاد يحدث تغييراً بنيوياً غير مسبوق في خارطة الاصطفاف الفئوي المتوارثة، وذلك باختراق حدود الطوائف والمذاهب المعهودة، وتجاوز خاصة تلك الثنائية العتيقة المتحكمة في تاريخ المجتمع اللبناني، ما بين الدينين الكبيرين الاسلام والمسيحية، كمتعارضين دائماً على مستوى القيادات السياسية في الأقل.

لكن إفشال العدوان الإسرائيلي الذي استهدف تدمير البنية التحتية لحضارة لبنان، خلق رأياً عاماً ما فوق الطائفيات والمذهبيات، وكشف عن لحُمة تشارك وتعاضد عفوي وعضوي جامع لشتات الصورةً الاجتماعية الرائجة عن هذا البلد عادة. فكان لا بد لهذا المتغير الثقافي الحاسم من أن يعكس مستجداته على بنية السلطة الحاكمة المشكّلة في معظمها من طبقة محترفي التسلط والفساد، منذ أيام الحرب الأهلية، ومن بعدها وصاية النظام السوري. وكان من المفترض أن تطيح بها (ثورة الأرز) تحت شعار التحرير واستعادة الاستقلال ـ آذار 2005 – لكن سرعان ما استطاعت هذه الطبقة اختطاف أهم ثورة شعبية حقيقية عرفتها الحياة العربية المعاصرة، التي دفعت بأكثر من ثلث الشعب اللبناني، وبقيادة طلائعه الشابة من كل الطوائف والأطياف الاجتماعية إلى ساحة الحرية، وسط بيروت، مؤذنةً بولادة صيغة المجتمع المدني بالنسبة للبنان وللوطن العربي كله.

واليوم، وبعد مضي عام ونصف على الحالة السياسية الشاذة المسيطرة على جميع مناحي الحياة العامة في ظل الاستئثار بالحكم من قبل تلك الفئات عينها التي كانت دعامة وأدوات للوصاية الإقليمية – السورية – مقابل تمتعها بحرية التسلط والنهب الجماعي المنظم لمجتمعها، ومن ثم تطوعت سريعاً لتكون أداة للوصاية الدولية – الأمريكية مقابل التمتع بذات عاداتها القديمة في ممارسة الفساد والافساد العلني، ودونما أدنى خشية من محاسبة شعبية أو قانونية، مع مزيد من إغراق لبنان في وعثاء المديونيات العالمية من كل جنس ولون.. نقول بعد هذه التجربة المريرة في إحباط مسيرة الاستقلال المستعاد، وتعقيمه عن إنتاج أولويات المجتمع المدني المنشود، فقد جرى تحويله إلى مجرد استفراد سلطوي فئوي بالمصير العام، مع إعادة استتباعه، عضوياً إن أمكن لمشروع الشرق الأوسط الأمريكي.

لم يكن ثمة من وسيلة ناجعة للتغطية على الإمعان في اختطاف مسيرة الاستقلال المستعاد، وتكريسه كلياً لمصالح اللعبة الدولية، أفضل من افتعال معركة سياسية وإعلامية شرسة ضد المقاومة. فقد لجأت السلطة الفئوية، خلال الفترة السابقة على العدوان، إلى مختلف أساليب الضغط والمناورة ضد «حزب الله» لعله يتخلى عن سلاحه سلمياً وسياسياً؛ ولما أعيتها كل الحيل صدر الأمر الأمريكي إلى جيشه الإسرائيلي في اجتياح الجنوب اللبناني والوصول إلى ضاحية بيروت نفسها، وذلك باستخدام أحدث أسلحة التدمير الذكية في تصحير لبنان ككل تحت حجة الحرب ضد حزب شعبي وحده اسمه «حزب الله». لكن الفشل السياسي للسلطة داخلياً ضد المقاومة، تبعه الإفشال العسكري للعدوان الإسرائيلي الأمريكي، لم يعزز فقط من نظرية الاعتماد الذاتي للعمل الوطني وقدراته غير المستنفدة، بل عمل على تعرية السلطة الحاكمة من آخر أقنعتها الوطنية، بسبب الأداء الحكومي الملتبس خلال معارك العدوان، ومحاولة تحييد الدولة عملياً إزاء المواقف الوطنية والإنسانية المطلوبة منها في أحلك ساعات المصير العام التي مرّ بها الوطن الجريح.

من هنا ارتفع مطلب «حكومة الاتحاد الوطني» كحل للمأزق الأكبر الراهن، وليس تصعيداً له. إنه المأزق الأخطر في مسيرة الكيان اللبناني، في وحدته واستقلاله، إذ تتشابك فيه كل عوامل الحالة اللبنانية، البالغة أوج تصعيدها منذ بداية الحرب الأهلية قبل ثلاثين سنة، وعبر كل فصولها الحارة والباردة. إنه المأزق الذروي الذي يعلن إبطال كل التسويات التي سبقته، وقد أثبتت الأحداث عجزها جميعها عن المعالجة الجذرية الشاملة، إذ كانت غالباً ما تهتم ببعض عناصر الأزمة الراهنة دون سواها، وفي ظروفها الآنية، دون عمقها التاريخي.

هذا اليوم من الأسبوع الحالي موعد لبناني وعربي تاريخي حقاً. إذ تلتقي فيه زعامات الأمر الواقع حول (طاولة مشاورات) كما تدعوها، على أمل اجتراح تسوية لا كسواها، للمأزق البالغ حد التفجر الأخطر. فهل تكون الطاولة الأخيرة التي تُنصب على حافة هاوية (الهاويات)؟ إذ لن يكون بعدها إلا صمت التاريخ. أم أن الجميع قد يتلاقون هذه المرة على حد مبدأ الإنقاذ الذاتي الذي ربما تغلب في جدواه على كل تغريب أجنبي اعتاد استراق الحدث الوطني اللبناني من براءته وقوته الأهلية.

المايحدث اللبناني هذه الأيام الفاصلة قد يأتي بالتحدي البطولي ضداً على كل الواقع العربي البائس، أو أنه يغرق فيه كآخر زهرة في مستنقعه.

* مفكر عربي مقيم في باريس

السعودية وبريطانيا: السارق من السارق كالوارث من أبيه

د. مضاوي الرشيد *

■ بعد اكثر من عقدين لا تزال صفقة الاسلحة المعروفة باليمامة بين السعودية وبريطانيا تثير الجدل. اخذت هذه القضية ابعادا جديدة بفضل الجهد الذي تقوم به مؤسسات مدنية بريطانية تعارض التسلح وبيعه بالشكل المنتشر حالياً بين الدول المنتجة والدول المستوردة. أدى ظهور بعض الوثائق البريطانية السرية الى العلن مؤخراً الى ان تأخذ القضية ابعادا جديدة ربما تتحول الى المجالس القضائية المختصة بالحسم في مسائل الرشوة والنصب والاحتيال.

صفقات أسلحة بين مملكتين الأولى تتسم بالسرية المطلقة وثقافة امتلاك البلاد بما في ذلك البشر والموارد والثروة اما الأخرى فهي مملكة فضائح عندها من الصحف الجريئة ما يزيل النقاب عن أكثر الأسرار سرية ولها من المؤسسات القضائية والسياسية ما يعري أخطر القضايا واكثرها حساسية. ويقطنها شعب يتظاهر بالبرودة والتأني ولكنه في الخفاء يحيك من المؤامرات ما تمتلئ به رفوف الارشيفات في مراكز مختلفة. وان كانت علاقة حكوماته المتعاقبة من دول العالم تقوم على اسس العلاقات الدولية ونظم المؤسسات الا ان علاقة المملكة المتحدة بالمملكة السعودية لها أطرها الخاصة واسرارها الخفية منذ قرن كامل. صفقة اليمامة جزء لا يتجزأ من علاقة المملكتين بعضهما ببعض.

تميزت هذه العلاقة بين المملكتين بتصارع اتجاهين. الاتجاه الاول مغرق في رومانسيته تجاه البدو والبداوة مغرم بالنياق والبعارين مفرط في تأليهه لشيخ العشيرة لا يرضى الا ان يمجده اذ انه يعتبر هذه الشخصية مفتاحه الى كنوز الارض والهيمنة السياسية، اما الاتجاه الثاني فكان دوما يحاول ان يبعد نفسه عن الفولكلور العربي في الجزيرة ويحافظ على استقلالية قراره وموقفه من هذا الموروث الاجتماعي والموروث الثقافي. ولم يستطع اصحاب هذا الاتجاه حتى هذه اللحظة ان يفرضوا رأيهم على السياسة البريطانية تجاه المملكة السعودية.

جاءت صفقة اليمامة القديمة هذه نصرا لاصحاب الاتجاه الاول، حيث دخل هؤلاء في عقود شرائية مع شيخ العشيرة المسؤول عن التسلح. تظهر الوثائق المتسربة مدى تمادي هذا في بعثرة المال العام والاستئثار بأكبر حصة من العمولات والتي اعترف اللورد غيلمور بأنها ضرورية لاتمام اي صفقة تجارية مع السعودية اذ قال بالحرف الواحد: «تفوز بالعقد ان رشوت، وان لم ترش لن تفوز». عبارة صريحة تدين مملكتين وتفضح خطاب الشفافية والنزاهة الذي يجتر ويكرس مبدأ سلب المال العام وبعثرته من قبل رموز ربما قد اصبحت مرجعا تاريخيا وموسوعة حالية لأرشيف الصفقات السرية التي يعلن عنها من باب الحرص على الأمن القومي ومراقبة الحدود ومواجهة العدوان من اين اتى.

النظرة البريطانية لتاجر السلاح السعودي لخصتها رسالة ويلي موريس السفير البريطاني في السعودية حينها عندما قال واصفاً تاجر السلاح انه يملك اهتماما فاسدا في كل العقود والصفقات حسب جريدة «الغارديان» البريطانية الصادرة يوم السبت 28 تشرين الاول (اكتوبر). وثيقة اخرى حضرها طاقم مارغريت تاتشر اكدت على وصف دقيق لتاجر السلاح اذ قالت هذه الوثيقة انه ليس بالذكاء الخارق وعنده بعض التحيزات والعنصريات وغير مرن ويسوق لصفقة قوية. طبعا في المعاملات التجارية والعقود تتخلى بريطانيا عن ادبها المعلن وتنحدر الى ارضية لا تعرف الا الحقيقة، قد تغريم بريطانيا بصورة البدوي ولكنها تعرف ان مصالحها وتجارتها وصفقاتها تحتاج الى تطويع الجشع والطمع لصالحها طبعا. وهذا ما كان يزعجها في الماضي عندما كانت تتعامل مع طيف كبير من الكاريكاتورات العربية والتي لم تنقرض بعد. كانت بريطانيا تكره ان تدفع لهؤلاء الرشاوى لينفذوا سياستها وهي اليوم تكره ان يبتزها هؤلاء بكومسيونات خارقة الحجم.

وعندما تصل الرشاوى الى حد مذهل نجد ان الطاقم الاداري الحاكم في بريطانيا يتململ ويعربد ولكنه يبقى مضطردا لان يتمم صفقات الاسلحة والتي تجني لاقتصاده الملايين من الدخل والعقود المستمرة. تسرق بريطانيا اموال السعودية والتي هي اولا واخيرا مسروقة من الشعب وتكتمل المعادلة هنا اذ اننا بصدد حلقة من السارقين يصلح فيهم القول ان السارق من السارق كالوارث من ابيه. فكل طرف يعتبر السرقة حقا كحق الوراثة. عند ابرام هذه العقود تتقلص بريطانيا وتتحول الى منظومة بدائية لا تختلف كثيرا عن المتعاقد معه من حيث الرشوة والسرقة ونجد ان الطرفين ينغمسان في هذه البدائية والطمع بنفس القوة حيث تتلاشى الفروقات والاختلافات والحضارة والبعد التاريخي وتنصهر المؤسسة السياسية البريطانية مع نظيرتها السعودية وكأنهما في كورس موسيقي متلائم ومنسجم يعزف الحانه احتفالا بصفقات تفوح منها راحة كريهة عادة ما تتصل هذه الرائحة بعفن السرية.

لا نلوم بريطانيا على نهبها للمال العام السعودي وبيعها لطائرات فاشلة بأسعار باهظة تعرف بريطانيا ان اكثر من ثلثها سيذهب الى جيوب منتفخة ولكنها تقبل بهذه المعادلة اذا كانت تريد ابرام اي صفقة تسلح مع بلد كالسعودية.

ولو ان هذه الطائرات النفاثة استطاعت ان تحمي السعودية لربما يقبل بها البعض ويرضى بالرشاوى المتعلقة بها ولكن اثبتت صفقة اليمامة انها متضخمة من حيث تكاليفها وفاشلة من حيث قدرتها على ضمان الأمن. لم تكن هذه الصفقة الا وسيلة لاعادة توزيع الثروة السعودية بين شركاء في الخارج وفي الداخل. الشريك الداخلي يضمن حصة كبيرة تحت ذريعة صفقة السلاح وبدلا من السرقة المكشوفة والعلنية نجد الشريك هذا ينوع مصادر دخله ويتأرجح بين العلنية والسرية حسب الظروف. فبالاضافة الى المخصصات المعلنة وميزانية وزارات تمتلئ بها صفحات الكتب يجنح البعض الى الاسلوب الملتوي والمعوج حتى يضمن تعددية مصادر الدخل والتي تجعله يطفو دوما ويتصدر القرار. اي يحتكر وزير منصبا لمدة نصف قرن تقريبا وينتقل من وزارة الى اخرى لا يمكن ان يحصل في اي بلد في العالم الا في دولة الاسلام المسماة المملكة العربية السعودية، وان يرتشي هذا الوزير وينهب المال العام ويفرض نسبة الرشوة على بائعه والتي هي بالنتيجة تدفع من خزينة الشاري ثقافة محلية متأصلة تعود جذورها الى كبيرهم الذي علمهم السحر في بداية القرن العشرين. اعتمد هذا على مبدأ التباكي عند بريطانيا اولا وفرض قيمة مالية عليها من أجل تنفيذ اوامرها في شرق البلاد وغربها وعندما استتب الأمر وظهر النفط على السطح بحث عن مصدر آخر يحلب دوما مقابل الخدمات المتعددة. وعادت بريطانيا تطل على الساحة من خلال عمليات التسليح والتي بدأت بشكل منظم منذ اول عقد ابرمته مع الحكومة السعودية من أجل تطوير التسلح والتدريب العسكري في نهاية الاربعينات من القرن المنصرم.

وحتى هذه اللحظة تبقى العلاقة حميمة تزيد من تأصلها الرشاوى المتبادلة على اعلى المستويات.

التقاء المصالح بين الطاقم الحاكم السعودي وحكومات الغرب بما فيها بريطانيا لا يقوم على احترام متبادل او مصالح مشتركة او رؤية مستقبلية بل يقوم على ركيزة ثابتة اهمها سرية المؤامرة والتكاتف والتعاضد في سبيل تقاسم ثروة كل طرف يعتبرها حقا وراثيا تقليديا ربما لا يحتاج حتى الى صك شرعي. بريطانيا تعتقد ان المال السعودي مالها ولها حصة فيه منطلقة من الانغماس التاريخي في مستنقع المنطقة، وحكام السعودية يعتبرونه ايضا حقا تاريخيا ورثوه عن كبيرهم. وبدلا من التنافس قرر الفريقان منذ زمن بعيد نظام المحاصصة وتوزيع الإرث.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk*
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN